

شعار منظمة التمويل الإسلامي

بين إشكالية التبعية للخارج ومطب «الاحتواء» الحكومي المجتمع المدني في العالم العربي ومعضلة التمويل

مَثَل التمويل الأجنبي مشكلة بارزة على الدوام في مسيرة منظمات المجتمع المدني العربية. فمن جهة هناك من يرفض ذلك التمويل، ويدين تلقيه بصفته «أداة للتدخل الأجنبي» في الشؤون العربية. ومن جهة ثانية، فإن المانحين الأجانب يقدمون مساعداتهم بشكل محدود، وإلـه أنواع خاصة من المنظمات. في المقابل مَثَل التمويل الحكومي العربي لهذه المنظمات وسيلة للاحتواء والسيطرة. وإذ تبدو مشكلة التمويل هذه مستمرة، فإن هنا دعوة إلى التفكير في نماذج جديدة من التمويلين البديل والذاتي المستدامين.

شادي حميد*

لعب المجتمع المدني دوراً حاسماً في عمليات التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية؛ لكنه لم يؤدّ المهمة نفسها في العالم العربي، وهذا ما يعود على كثيرين بالإحباط وخيبة الأمل. وفي الواقع تعرضت المنظمات الأهلية غير الحكومية للإضعاف والتدجين في أنحاء المنطقة كلها. وفي غضون ذلك، لا تتوقف الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي عن التشديد على أهمية تنمية المجتمع المدني في المنطقة. ونتيجة لذلك، تامت التمويلات الغربية للمنظمات الأهلية العربية بشكل لافت للانتباه منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. فخلال العام المالي 2009، زاد حجم المساعدات الأمريكية السنوية المخصصة لدعم الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط على إجمالي المبلغ الذي أنفق على الغرض نفسه بين عامي 1991 و2001⁽¹⁾. بيد أن أسلوب تمكين منظمات المجتمع المدني يظل قاصراً ومن دون أهداف غالباً. وبدايةً، هناك ثلاث مسائل متشابهة تدعو إلى التلق جدية بتركيز الاهتمام عليها:

■ أولاً: ثمة استيعاب حكومي للمنظمات الأهلية. فكثير ممّا تدعي حالياً أنها منظمات غير حكومية ليست كذلك في واقع الأمر، بل هي أقرب ما تكون إلى ما يطلق عليها المراقبون الآن «منظمات أهلية بإدارة حكومية»، إذ تمول الحكومات هذه المنظمات وتدعمها، بل تعيّن لها موظفين. وذلك بهدف السيطرة على مثل هذه المنظمات، وليس إعانتها على إثارة عملية التغيير وتحفيزها.

■ ثانياً: توجد قيود قانونية حادّة على تأسيس المنظمات الداعمة للديمقراطية في المنطقة، حتى في الدول التي تسمح بإنشاء مثل هذه المؤسسات بشروط أسهل نسبياً. ففي الأردن، على سبيل المثال، يتعين على جميع الأعضاء في مجالس إدارة المنظمات الأهلية أن يحصلوا على موافقة من أجهزة الأمن الداخلي قبل اختيارهم. والأمر الأكثر إشكالاً أن وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية، التي يتلخّص هدفها الأساسي في مراقبة أنشطة المجتمع المدني، بإمكانها تغيير مجالس إدارة المنظمات الأهلية، وإحلال مجالس مؤقتة من اختيارها، بل إن لديها الصلاحيات اللازمة لحلّ المنظمات نفسها كافة.

ولا تكمن النقطة المهمة هنا في إذا ما كانت الحكومات تمارس تلك الصلاحيات بالفعل أم لا، فالهم هو أنه في وسعها ممارستها في أي وقت تشاء. وبذلك، يكون لدى منظمات المجتمع المدني عوامل تدفعها إلى الوفاء بمتطلبات الوزارات المعنية، وإلى تقادي أي عمل يجر عليها العقوبة. ويقود الخوف المنظمات إلى فرض

شعار منظمة التمويل الإسلامي

شعار منظمة التمويل الإسلامي

الرقابة الذاتية على نفسها، ووضع قواعد للضبط الذاتي تحثها على التكيّف مع الدولة وتثنيها عن مواجهتها. والحال، فإن ذلك لا يعدو كونه وسيلة أخرى من وسائل القمع. والحصيلة أن المجتمع المدني، الذي كان يُعد في وقت من الأوقات محرّكاً أساسياً لعمليات التحول الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾، يصير ميداناً لهيمنة الدولة بدلاً من أن يكون «أداة للتمكين الجمعي»⁽³⁾.

■ ثالثاً: منظمات المجتمع المدني الداعية إلى التحول الديمقراطي نفسها لا تدعم الديمقراطية في واقع الأمر. فالديمقراطية تستلزم «تداول السلطة»، في حين أن الغالبية العظمى من المنظمات الأهلية المعنية بذلك في المنطقة لا تفعل شيئاً يمكن فهمه بأنه دعم لتغيير النظام القائم. ويقف هذا على النقيض من تجربة «الثورات الملونة» في أوكرانيا ودول أخرى، التي اتحدت فيها أهداف كل من منظمات المجتمع المدني والحركات السياسية لتغيير النظام القائم. إضافة إلى هذا، فالقليل جداً من المنظمات الأهلية في العالم العربي هي القادرة على تنظيم احتجاجات الشوارع وأعمال الرفض المدني السلمية.

إن حقائق الواقع غير المواتية هذه تلقي بظلال الشك على أي استراتيجية غربية لتعزيز الديمقراطية تضع المجتمع المدني في صدارة أولوياتها وبؤرة اهتماماتها. وإضافة إلى هذه المشكلات، فإن أي استراتيجية غربية تتطوي على عنصر التمويل سيؤوّل الأمر بها لا محالة إلى مواجهة عدد من العقبات. فالكثير من منظمات المجتمع المدني العربية توصلت في عام 2004 إلى موقف يقضي بعدم قبول أي تمويلات من الحكومة الأمريكية بسبب افتقار سياسات إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش إلى الشعبية في ذلك الوقت. غير أن بعض هذه المنظمات أعاد النظر في موقفه ذاك، وشرع في قبول التمويلات الأمريكية بدءاً من عام 2009 بفضل الشعبية المحفوظة التي حظي بها الرئيس باراك أوباما آنذاك.

إلا أن الدعاية المفرطة التي أحاطت بهأجندة الحرية» (Agenda Freedom)، الخاصة بالرئيس بوش، وضمنها إعلان إنشاء «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية»، (MEPI)، ومضاعفة تمويلات الصندوق الوطني للديمقراطية، أخضت حقيقة جوهرية هي أن جدوى المساعدات المالية الأمريكية، وكذلك الأوروبية، محدودة بقدر محدودية الفاعلية التي تتسم بها المنظمات الأهلية والجماعات السياسية التي سعت إلى دعمها.

والحال أن معظم أموال المساعدات وجدت طريقها إلى منظمات أهلية ليس لها نشاط سياسي صريح، ولكنها تركّز على القضايا الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية. ويجدر الانتباه هنا إلى أن برامج «مبادرة الشراكة الشرق أوسطية»، تندرج تحت أربع فئات هي: الإصلاح الاقتصادي، والإصلاح السياسي، والإصلاح التعليمي، وتمكين المرأة. وإذا نحّينا ذلك الأمر جانباً لبرهه، لوجدنا أن التمويلات الأمريكية والأوروبية تذهب في العادة إلى برامج المنظمات الأهلية التي تقف في جانب المعارضة، ولكنها لا تقضي بالضرورة إلى ذلك النوع من التغيير الهيكلي الدائم الذي تتطلبه عملية التحول الديمقراطي، إذا أردنا وضع «تداول السلطة» معياراً للقياس.

صعوبات تواجه المانحين

في أغلب الأحوال يكون من الصعب على الدول الغربية أن تموّل منظمات أهلية لا تحظى بموافقة السلطات العربية مراعاةً للعلاقات الثنائية بين الجانبين. ومثلاً، في ما يتعلق بمصر، اتخذت إدارة الرئيس أوباما فور توليها السلطة قراراً يقضي بقصر تقديم المساعدات على المنظمات الأهلية المسجّلة من قبل الحكومة المصرية. وبطبيعة الحال، فإن الحكومة لا تصادق على تسليم المساعدات للمنظمات إلا إذا تأكدت أنها لا تشكل تهديداً لمصالح النظام الحاكم؛ كما أنها توفر واجهة خادعة توحى بوجود مجتمع مدني نشط وانفتاح سياسي في البلاد (معلوم أن العديد من المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان في مصر تندرج تحت ما يُطلق عليه «منتدى حقوق الإنسان»، وجميعها تقريباً غير مسجّلة كمنظمات مجتمع مدني، ولكن كمكاتب محاماة أو شركات محدودة).

وفي ما يتصل بالجماعات أو الحركات السياسية، فهي بوجه عام لا تتلقى المساعدات الأمريكية. ومثل هذه الجماعات تثير جدلاً أكبر بطبيعة الحال من ذلك الذي تثيره المنظمات الأهلية جراء امتداد أهدافها إلى مدى أبعد من نطاق مهمة المنظمات الأصغر حجماً نسبياً، التي تركّز على أهداف محدودة أكثر. وفي مصر، هناك جماعات مثل «كفاية»، و«6 أبريل»، و«الجمعية الوطنية للتغيير»، و«جماعة الإخوان المسلمين»، لم تتلقَ أي منها تمويلات أمريكية. فمن جهة، سيعدّ الأمر غريباً إذا موّلت الولايات المتحدة كلاً من الأنظمة الحاكمة والجماعات المعارضة لها في الوقت نفسه. ومن المؤكد أن الأنظمة الحاكمة الحليفة لأمريكا في مصر وغيرها من الدول العربية لن ترضى بهذا الأمر، إذ إنها أوضحت مراراً أن مجرد الاتصال بهذه الجماعات يعدّ تجاوزاً للخطوط الحمر.

نظراً إلى تراجع شعبية الرئيس باراك أوباما على نحو متزايد (إذ أظهر استطلاع أخير للرأي أجراه الدكتور شبلي تلحمي من مؤسسة بروكينجز أن معدلات التأييد للولايات المتحدة تراجعت في كثير من الدول العربية إلى نسب أدنى مما كانت عليه في ظل إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش) يصبح من الصعب تخيل سيناريو تكون فيه الحركات المعارضة مهياًة لقبول التمويلات الأمريكية. وهي، من جهة أخرى، ربما تكون مستعدة لقبول تمويل من منظمات أمريكية غير حكومية مثل «فريدوم هاوس»، و«الصندوق الوطني

للديمقراطية»، و«المؤسسة الدولية للأنظمة الانتخابية». إلا أن قدراً كبيراً من التردد نفسه يظل قائماً على الجانبين.

التمويل ومآزقه

بما أن المنظمات الأهلية تتلقى التمويلات من الحكومة الأمريكية، فلا يرجح لها أن تدعم حركات شعبية واسعة، أو أن تعمل على تقويض الأنظمة العربية الصديقة لواشنطن. وذلك بطبيعة الحال من العوامل التي تعوّق عمل المعارضة وتضعها في موقف ضعيف للغاية في مواجهة الأنظمة الحاكمة التي تمتلك مصادر غير محدودة لتمويل المعركة السياسية. فمن العسير على جماعات المعارضة أن تتلقى تمويلات من مصادر داخلية؛ فمن السهل رشوة المانحين أو مضايقتهم، وأغلبهم يكونون من رجال الأعمال المعروفين. لحملهم على التنازل عن دعم المعارضة. ووفقاً لجورج إسحاق، أحد قادة «الجمعية الوطنية للتغيير» التي يرأسها الدكتور محمد البرادعي، فإن ميزانية الجمعية لا تتجاوز 16 ألف جنيه مصري، وهو مبلغ زهيد جداً بالنظر إلى الهدف الذي تضعه الجمعية لأن تكون طليعة الأمة للتغيير السياسي⁽⁴⁾. ونتيجة لذلك، فإن الجمعية تفتقد المقومات التي تمتلكها حركات المعارضة الناجحة في مناطق أخرى من العالم، ومنها أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. فلا يوجد لديها مقرّ، ولا مكاتب إقليمية، ولا طاقم موظفين محترف ومتفرغ، وهي تعتمد اعتماداً كلياً على الناشطين الذين يتطوعون بأوقاتهم على نحو ارتجالي وفقاً للحاجة فقط.

إن مشكلة التمويل هي مشكلة بالغة الحرج بالنسبة إلى حركات المعارضة الليبرالية واليسارية الصاعدة في أنحاء المنطقة العربية كافة؛ إذ إنها لا تضعها في موقف صعب في مواجهة الأنظمة الحاكمة فقط، ولكنها تجعل من العسير عليها كذلك أن تناقض الجماعات الإسلامية، مثل جماعة الإخوان المسلمين، التي تتوافر لها شبكة تأييد واسعة تضم مئات الآلاف من الأعضاء الذين يسددون اشتراكات العضوية، ويدفعون التبرعات إذا لزم الأمر.

وباختصار، فإن مشكلة التمويل بالنسبة إلى المنظمات الأهلية من المرجّح لها أن تستمر خلال المستقبل المنظور. ولا شك في أن هناك تحولات ديمقراطية نجحت في أماكن أخرى من العالم بشكل جزئي بسبب التزام المجتمع الدولي تعهدات مالية قوية تجاه التغيير الديمقراطي، خاصة الدول الغربية المانحة. وكان ذلك هو الحال تماماً مع «الثورات الملونة»، خاصة في أوكرانيا. وعليه، فمن الضروري على منظمات المجتمع المدني وجماعات المعارضة العربية أن تدرس هذا الموقف بعناية كبيرة، وتطوّر بمزيد من الفاعلية نموذجاً دائماً لتوفير التمويلات البديلة من مصادر داخلية وإقليمية. فليس من المحتمل أن تغير الدول الغربية أو المنظمات غير الحكومية التي تتخذ من الدول الغربية مقراً لها. غير أن ذلك لا يوجب بالضرورة على قوى المعارضة العربية أن تسلّم في هذه المرحلة من المعركة بانتصار حكوماتها عليها. ■

* مدير أبحاث في «مركز بروكينجز-الدوحة»، زميل مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط في «معهد بروكينجز»

^[1] Stephen McInerney, “The President’s Budget Request for Fiscal Year 2009: Democracy, Governance, and Human Rights in the Middle East,” Project on Middle East Democracy, May 2008, P.8.

^[2] See Augustus Richard Norton, Civil Society in the Middle East, 2 vols. (New York: Brill, 1994, 1996)

^[3] Quentin Wiktorowicz, The Management of Islamic Activism (Albany, NY: State University of New York Press, 2001), p. 3

^[4] مقابلة للمؤلف مع جورج إسحاق، القاهرة، 11 أغسطس 2009.